

ضغوط خارجية على الإصلاحات في البحرين

من الصعب مناقشة موضوعات حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في البحرين بمعزل عن الأوضاع الإقليمية والدولية. وإذا كنا نعتقد بأن هناك مشاكل داخلية تعيق الإصلاحات، واعرترفنا بوجود تيارات رافضة للإصلاح أو معترضة على بعض فصوله، فإن المراقب للوضع البحريني يلمس أيضاً تحديات من نوع آخر تتعلق بتأثيرات الوضع الخارجي.

يمكن رصد الضغوط الآتية من الخارج على الوضع الإصلاحي في البحرين في ثلاثة اتجاهات:

• اتجاه له علاقة بسن القوانين والتشريعات، حيث تضغط بعض القوى الدولية على البحرين من أجل سن قوانين لها علاقة - كمثال - بمكافحة الإرهاب، مما قد ينشأ عنها تجاوز لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وفي بعض الأحيان تتدخل تلك القوى من أجل ممارسة (القمع) تجاه توجهات وتجمعات سياسية/ دينية، ترى تلك القوى أنها إرهابية.

• وهناك اتجاه آخر، يتعلق بالضغط الإقليمي على التجربة البحرينية ومنعها من النمو. والسبب أن التجربة البحرينية ولدت في محيط إقليمي غير ناضج، حيث رأت بعض الدول أنها يمكن أن تمثل إغراءً لدى مجتمعاتها، ما يفرض عليها بعض الضغوط لتحسين أوضاعها السياسية. وبدل أن تتجه تلك الدول لإصلاح وضعها السياسي، قامت عكس ذلك بتوجيه الضغوط الى البحرين لتتوقف عن العملية السياسية أو تتباطأ فيها.

• وهناك اتجاه ثالث له علاقة بالمناخ السياسي المتوتر في المنطقة، حيث عدم الإستقرار في العراق، وصراع إيران مع القوى الكبرى، وتصاعد التوتر والعنف المحلي في أكثر من دول مجاورة. هذا المناخ المتوتر أدى الى استقطابات حادة، قد تؤثر على الأوضاع المحلية في كل الدول وبينها البحرين، وقد تشجع على تجاوز أجدتها الإصلاحية بسبب الضغوط المتصاعدة من أطراف الصراع المختلفة.

ما نريد قوله هنا، هو ان التجربة الإصلاحية البحرينية لازالت في بداياتها، وإن الضغوط الخارجية مكثفة، ولكنها تشترك جميعاً في نتيجة واحدة: تعويق الإصلاحات، أو الحد منها، أو التباطؤ في تنفيذها، أو الدفع باتجاه خرق المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

نعتقد بأن كثافة تلك الضغوط لا تمثل مبرراً مقبولاً لانتهاج سياسة تتجاوز حقوق المواطنين؛ كما أنها ليست مبرراً مقبولاً للتباطؤ في العملية الإصلاحية. نرى أن الواجب على الحكومة في البحرين أن لا تنساق مع ضغوطات الخارج، وأن لا تتباطأ في العملية الإصلاحية، ونعتقد بأن استقرار النظام السياسي في البحرين رهين برضا المواطنين، وهو يمثل الأهمية القصوى، وسفينة الخلاص، وأن ضغوطات الخارج يمكن مواجهتها طالما أن الرضا الشعبي متوفر، وطالما أن هناك حنكة سياسية قادرة على الإلتفاف على تلك الضغوط.

حسن موسى الشفيعي

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان

اقرأ

٤ تحديات المجتمع

المدني في البحرين

٦ التحريض وانتهاكات

حقوق الإنسان

٨ لقاء مع رئيس المرصد

١٠ حتى لا يخنقنا الفساد

١١ تقرير عن سجن النساء

التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان والإسهام في نشر المعرفة.

تقرير لمركز ابن خلدون

أصدر مركز ابن خلدون الشهر الماضي، تقريره السنوي عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي، لم تتعرض له معظم الصحف المحلية، ربما لأنه لم يكن دقيقاً في معلوماته، أو كان غير متوازن في تحليله واستنتاجاته، حيث قال التقرير: (لا يمكن الاعتراف بوجود ديمقراطية حقيقية في البحرين في ظل عدم وجود أحزاب سياسية متنافسة، وسلطة تشريعية منتخبة لديها كامل صلاحيات التشريع، وقضاء مستقل، وفصل حقيقي بين السلطات).

وفي الوقت الذي لا توجد فيه ديمقراطية كاملة في البحرين، إلا أن هناك أحزاباً سياسية متنافسة، وهناك سلطة تشريعية منتخبة، وهناك رضا عام عن القضاء، ومبادرات حيثية

التنمية البشرية للدول العربية لعام ٢٠٠٩، وذلك تحت عنوان: (التحديات التي تواجه الأمن البشري في البلدان العربية). ونوه ممثل برنامج الأمم المتحدة سيد آغا، بمستوى الرعاية الصحية في البحرين، مشيراً إلى وجود حاجة للالتفات للاهتمام بالبيئة والرعاية بالشباب والمرأة.

وقال مساعد ممثل برنامج الأمم



المتحدة الإنمائي محمد آل شريف أن المؤشرات دلت على

أن البحرين متقدمة في مجال العمل السياسي، لكن وضعها حرج بالنسبة للمياه، وهناك تهديدات بسبب التصحر وارتفاع منسوب مياه البحر.

وزير الدولة للشؤون الخارجية، د. نزار البحرنة، أبدى تقديره لتقرير الأمم المتحدة، وقال إن التركيز في البحرين أخذ ثلاثة اتجاهات: المعرفة، والحرية، وتمكين المرأة، وأضاف بأن البحرين راعت هذه المجالات بدءاً من إصلاح

اعتصامات عاطلين جاهعيين

قام خريجو العلوم الاجتماعية العاطلون عن العمل بثمانية اعتصامات خلال الشهور الثلاثة الماضية (كان آخر ثلاثة منها قد جرت في: ٢٧/٧/٢٠٠٩، ٣/٨/٢٠٠٩، ١٧/٨/٢٠٠٩) وذلك أمام مبنى وزارة التربية، مطالبين



بالحصول على عمل. وقال ممثل عن جمعية الإجماعيين:

(من المعيب على مؤسسات الدولة وعلى مؤسسات المجتمع المدني أن يقف العاطلون الاجتماعيون تحت لهيب الشمس للمطالبة بحق العمل، الذي كفله الدستور والميثاق).

وزير العمل، اعترف بأن ظاهرة التعتل بين أوساط خريجي الجامعات أخذت بالزيادة في الفترة الأخيرة. أما مجلس النواب فقدم مشروع قانون بزيادة الاعتماد على المرشدين الإجماعيين في المدارس والجامعات، ولكن وزارة التربية تحفظت على الموضوع لأسباب تتعلق بميزانية الوزارة.

وكانت الحكومة - ولحل المشكلة - قد شكلت لجنة وضعت خطة للحل، وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس التنمية الاقتصادية. وتقضي الخطة بتوفير ميزانية قدرها ٢٤ مليون ديناراً (٦٣ مليون دولاراً) وسيبدأ العمل على تنفيذها في أكتوبر القادم.

مناقشة تقرير التنمية

للأمم المتحدة

في مبنى الأمم المتحدة بالبحرين تم في ٢٥/٨/٢٠٠٩م، مناقشة تقرير

إشادة دولية بـ (العفو الملكي)



من جهته قال الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، عبدالله السدرازي، أن العفو

الملكي موضع ترحيب كبير من قبل المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وأضاف: (نأمل أن يمتد هذا العفو ليشمل المعتقلين في قضية كرزكان والمعامير، باعتبارهما القضيتين العالقتين في هذا الإطار).

تلقى ملك البحرين رسالة خطية من المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافانثيام بيلاي أعربت فيها عن تقديرها للعفو الملكي الصادر في ١١ أبريل الماضي بحق المتهمين في قضايا أمنية، وقالت بأن العفو يمثل إشارة من حكومة البحرين باتجاه استمرارها في جهودها لتنفيذ التزاماتها في إطار البرنامج الإصلاحي من خلال التعاون والحوار. ورأت بيلاي بأن العفو الملكي خطوة مهمة تجاه تنفيذ التزامات البحرين بتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتعهداتها الطوعية التي أعلنت عنها في الاستعراض الدوري الشامل عام ٢٠٠٨.

حقوق الإنسان، وما يتوافق مع ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية).

ومن التوصيات التي وردت في التقرير: إنشاء مبنى جديد؛ تدريب النزيلات على مهن ملائمة؛ مساعدة النزيلات غير البحرينية في تلبية احتياجاتهن؛



إعادة النظر بإبعاد بعض النزيلات اللاتي تقيم

عوائلهن في البحرين؛ إصدار قانون جديد لمراكز الإصلاح؛ تطبيق العقوبات البديلة بالنسبة للجنح البسيطة؛ إدخال البرامج التعليمية؛ الإهتمام بالصحة النفسية للنزيلات؛ حث السفارات على الإهتمام بمواطنيها السجناء؛ زيادة الأنشطة الترفيهية؛ تشكيل هيئة وطنية لحقوق الإنسان؛ السماح للمنظمات الدولية والمحلية بزيارات منتظمة لأماكن الإحتجاج.

تقرير حول سجن النساء

أطلقت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في ٢٠/٨/٢٠٠٩، تقريرها عن زيارتها لسجن النساء في مايو الماضي، بعد أن سلمت نسخة منه الى وزير الداخلية البحريني، الذي أكد لدى استقباله أمين عام الجمعية عبدالله الدرزي بأن وزارته ملتزمة بالنهج الديمقراطي والإنساني في التعامل مع المواطنين، وضرورة إطلاق الحريات العامة، وتطبيق المعايير الدولية التي تحددها المعاهدات والمواثيق الدولية. ووعده الوزير بدراسة التقرير وتوصياته واتخاذ الإجراءات حيال ذلك، مؤكداً على مواصلة التعاون مع الجمعية ومثمناً دورها وجهودها التي تبذلها. وقال الدرزي: (إن الهدف من التقرير ليس تصيّد الأخطاء والنواقص، وإنما الهدف هو تقديم توصيات للجهات المعنية بهدف الإرتقاء وتطوير هذه المراكز، ومراعاة جوانب

لتعزيز استقلاليتها.. ولكن البحرين بحاجة الى مزيد من الجهد في عملية التحول نحو الديمقراطية.

ودعا التقرير الحكومة الى اعتبار المعارضة شريكاً في حل المشكلات التي تواجه البحرين لا اعتبارها عامل تهديد للوحدة. ورأى التقرير أنه (من المهم أن يقوم البرلمان بدوره في حل المشكلات التي تواجه البلد، بدلاً من التسابق للحصول على امتيازات طائفية).

وزارة التنمية وضبط

نشاط الجمعيات

شدّدت نجوى جناحي، مديرة المنظمات الأهلية في وزارة التنمية الاجتماعية، على أن الوزارة ستقدم بشكوى قضائية ضد أي منظمة أهلية لا تتعاون معها في سبيل تصحيح أوضاعها القانونية. وقالت جناحي بأن بعض المنظمات أبدت تعاوناً كبيراً، وهناك جمعيات وصناديق لم تتعاون رغم كثرة الحلول الودية التي طرحتها الوزارة عليهم.



وبيّنت جناحي لصحيفة البلاد

(٢٠/٨/٢٠٠٩) بأن الوزارة تقوم برصد المراكز والجمعيات المخالفة بشكل دوري ومستمر، وقد ثبت لها صدق الكثير من الجمعيات في تصحيح أوضاعها، كما أن بعض الصناديق والجمعيات تقدمت للوزارة بتعديل النظام الأساسي، ليتسنى لها العمل وفق مظلة القانون. وأخيراً أكدت جناحي بأن هدف الوزارة هو (أن يعمل الجميع تحت مظلة القانون لا غير، ولا نريد أن نضع العصا في دولاب أي جمعية تعمل تحت مظلة القانون).

العمال الأجانب بدأوا باختيار عملهم



لنقابات عمال البحرين) إلى وضع حل للمشاكل الناجمة عن تطبيق القرار

الذي ينص على (أن يكون للعامل الأجنبي - من دون موافقة صاحب العمل - حق الانتقال للعمل لدى صاحب عمل آخر، وذلك من دون الإخلال بالحقوق المقررة لصاحب العمل).

وكان وزير العمل قد رأى بأن نظام الكفيل (غير حضاري)، وأن حرية انتقال العامل) تتفق والأنظمة الدولية، وأن إلغاء نظام الكفيل سيضع البحرين ضمن الدول المتقدمة دولياً في التعاطي مع عمالتها الأجنبية.

بدأ عمال أجانب في الأول من أغسطس الماضي، بالتوقف عن أعمالهم لدى كفلائهم والانتقال الى العمل مع أرباب عمل آخرين في مؤسسات أخرى. وقد أتاح إلغاء نظام الكفيل حرية تنقل العامل، رغم أن عدداً من رجال الأعمال أبدوا انزعاجهم واعتراضهم على النظام الجديد، كونه قد سبب إرباكاً ومشاكل عديدة لديهم في مسألة توفير العمال البدلاء، إضافة الى التكاليف التي تترتب عليهم جراء توفير عمال آخرين.

هذا وقام عدد من التجار بإغلاق محلاتهم التجارية احتجاجاً على تنفيذ القرار الذي اعتبروه تعسيفياً. ولم تتوصل اللجنة الرباعية التي شكلت من (وزارة العمل، هيئة تنظيم سوق العمل، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، والإتحاد العام

بينها: غياب روح التطوع، وضعف التهويل

تحديات تواجه منظمات الهجوع الهدني في البحرين

حسن هوسى الشفيعي

(المتطوعين) و (المتبرعين) حيث انعكس ذلك على أداء تلك المنظمات. فإذا ما تنكر المجتمع لمنظماته الأهلية، عاشت هذه الأخيرة حالة من الإغتراب، والشلل، بسبب نقص الإمكانيات البشرية والمالية. ولعل هذا هو ما يجري الآن فعلاً.

لكن السؤال: لماذا انخفضت روح التطوع والعطاء في المجتمع؟ هل المشكلة في المنظمات الأهلية نفسها التي لم تستطع إقناع المجتمع برسالتها؟ أم أن المجتمع البحريني نفسه حديث عهد بالتجربة، وتشغله هموم أخرى، أو أن فهمه لدور المنظمات الأهلية في الأساس ناقص، وكأن هناك رؤوساً نخبوية مفكرة وواعية لدورها، ولكنها لا تجد الأيدي - من المجتمع - التي تشيد البناء؟

من الملاحظ أن بعض شرائح المجتمع، وفي الوقت الذي لا تمدّ فيه يد العون للمنظمات الأهلية، فإنها في نفس الوقت بنت آمالاً كبيرة عليها تفوق طاقة تلك المنظمات. ولعلنا نشير هنا في ذات الوقت الى حقيقة أن بعض أفراد المجتمع لا يميّز حتى في اختصاص الجمعيات، ويمكن أن يطلبوا حلاً لأزمة البطالة من جمعية حقوقية، أو يطلبوا مساعدة مالية من جمعية أهلية هي في الأساس بحاجة الى المال لتصرف أعمالها. في سياق ذي صلة، فإن المنظمات الأهلية عامة تعتمد على عدد قليل من المتفرغين، وأما بقية الجهد فيقوم به المتطوعون. وفي البحرين هناك أزمة كبيرة في كلا الجانبين: فلا يوجد متفرغين بسبب قلة الإمكانيات، وبالتالي فإن القائمين على تلك الجمعيات الأهلية يعملون في وقت فراغهم، بعد أن ينهوا أعمالهم الأخرى التي يعيشون منها. كما أن المتطوعين قلة لا يفون بالحاجة. وعليه كيف يمكن لمثل هذه المنظمات الأهلية أن تنتج وأن تتطور وتؤثر في المجتمع؟

٢/ ضعف التهويل

وهو مرتبط بما سبق، ولكن للتمويل

كانت الشكوى قبل الإصلاحات تتمحور حول (اختناق المجتمع) من جهة عدم قدرته على التعبير عن تطلعاته، وكذلك عدم وجود قنوات يعبر فيها عن مشاركته في صناعة المجتمع الذي يريد. كانت الشكوى تتمحور حول عدم وجود فسحة لنشوء منظمات المجتمع المدني، من جهة أن السلطة كانت سمتها حينها (تسلطية) لا تريد لتلك المنظمات أن تنشأ وتعمل بمعزل عنها، أو كانت تريد لبعضها أن يؤسس، ولكن تحت عباؤها وليخدم أغراضها وبرامجها.

ذات صبغة (تطوعية) كونها ناشئة بشكل مستقل من المجتمع، وتعتمد على طاقاته البشرية والمالية.. وكلما كان المجتمع حيويًا، تزايد حجم المنخرطين والمتطوعين والمتبرعين، واتسعت مساحة ودائرة الإهتمام للمنظمات الأهلية لتشمل موضوعات لا تخطر ببال أحد أحياناً. ولكن حين تضعف روح التطوع والعطاء في المجتمع، فإن منظمات المجتمع المدني تذوي وتذبل وتنتقل من حالة ضعف الى أسوأ منها، بحيث لا تكون قادرة على القيام بمهامها، وقد تغلق أبوابها وتفشل فيما تحمست للقيام به.

لقد شهدنا حالة انفجار في تأسيس المنظمات الأهلية بداية عهد الإصلاحات، ما كشف عن وجود نخبة كبيرة في المجتمع تدرك بأهمية تلك المنظمات ودورها، فتسابقت باتجاه تأسيس المنظمات الأهلية، واندفعت نسبة من المجتمع باتجاه تعضيدها ودعمها وتسجيل أسمائها كأعضاء في تلك المنظمات، ترافق ذلك أيضاً مع قدر - ولو بسيط - من التشجيع والدعم المالي الحكومي.

لكننا اليوم، وبعد مضي سنوات من العمل الأهلي، نكاد نجد أعداداً كبيرة من تلك المؤسسات الأهلية تعيش حالة من الفراغ والسكون وعدم القدرة على العطاء.. بل أن عدداً غير قليل منها، صار مجرد إسم على ورق، لا فعالية لديه مطلقاً. مالذي حدث؟ ولماذا؟ وهل كان ما جرى مجرد فورة عاطفية - سببها الحرمان والكبت القديم - وانطفئت بمجرد تسجيل تلك المنظمات رسمياً؟!

معظم المنظمات الأهلية تشكو من قلة

حين جاء المشروع الإصلاحي، انتظم الجمهور ضمن جمعيات سياسية، وضمن منظمات حقوقية، وصناديق خيرية، وهيئات، وأندية ونقابات وجمعيات متعددة الألوان، ولتغطي معظم القضايا التي تشغل بال المواطنين، ولتشمل دائرة الإهتمام كل الشرائح الإجتماعية: النسائية، والشبابية، والمعوقين، والأطفال، والعمال الأجنبية، والعاطلين عن العمل، والعجزة، وغيرهم.

لم تعد هناك مشكلة في تأسيس جمعية أو نقابة أو هيئة أو ناد، إذ صار من السهل تسجيل أي جمع لدى وزارة التنمية الإجتماعية. ولقد كانت السلطة السياسية - بداية عهد الإصلاح - متحمسة لنشوء منظمات المجتمع المدني، وكانت تدفع باتجاه تأسيس المزيد منها، وتسهيل الإجراءات، وحتى التغاضي عن بعض النواقص.. فالمهم أن يتحرك المجتمع وينشط ضمن أنظمة وضوابط واضحة، وبشكل علني.

وهكذا تأسست نحو ٤٥٠ مؤسسة أهلية خلال السنوات الأخيرة، ولكن ظهر الآن وبعد فورة الحماس الأولى، أن منظمات المجتمع المدني، وضمن المحيط الإجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه، تواجه تحديات غير تلك التي كانت موجودة سابقاً. ولأن الصعوبات والمشاكل كبيرة، فإننا - واعتماداً على التجربة التي لزال المجتمع يمر بها - سنتطرق الى اثنتين منها فقط، وهما:

١/ غياب روح التطوع في الهجوع

هيئات المجتمع المدني هي في الأساس

أخبار قصيرة

وجهان: تمويل شعبي محلي ومن اشتراكات الأعضاء؛ وتمويل رسمي محدود. لقد أدى ضعف التمويل بعدد غير قليل من الجمعيات - بما فيها جمعيات ذات مكانة كجمعية الشفافية، وهي عضو في الشفافية الدولية - الى حد أنها أصبحت غير قادرة على استئجار مكتب لها، وتوظيف بضعة أفراد من المتفرغين، فضلاً عن تمويل أنشطتها، وإصدار مطبوعاتها، وتغطية نفقات السفر والإقامة وغيرها.

هذا وضع عدداً كبيراً من مؤسسات المجتمع المدني في موقع لا تحسد عليه. فالحكومة تقول بأنها تدعم مؤسسات المجتمع المدني، والمجتمع ينتظر من تلك المؤسسات خدمات ملموسة.. ولكن كيف يكون ذلك؟ خاصة وأن قانون الجمعيات يمنع الحصول على (تمويل خارجي) ولو من جمعيات ماثلة في بلدان أخرى.

نظن أن الحكومة تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية ضعف منظمات المجتمع المدني، لأن ما رصدته حتى الآن لتمويل نشاطات الجمعيات الأهلية غير كاف، بل هو فيما يبدو قليل للغاية. وإذا كانت الحكومة تعتقد بضرورة إنجاح تجربة مؤسسات المجتمع المدني، في مجتمع حديث عهد بالتجربة الديمقراطية، فإنها ولا شك تدرك الصعوبات التي تعترض تلك المؤسسات التي يكاد الكثير منها قد فرغ من محتواه نتيجة المشاكل المالية. وفي هذا الصدد، فإن الحد الأدنى الذي يجب على الحكومة أن تكفله، هو توفير مقرات لتلك الجمعيات إما بشكل دائم أو بالإيجار، كما وعليها أن تتحمل قسطاً من النفقات، حتى تتمكن الجمعية من إيجاد متفرغين للعمل، وتنمي عناصر المهنية والقدرة على التواصل مع المجتمع.

من المعيب حقاً، مثلاً، أن الإتحاد النسائي البحريني، وهي مظلة لعشرات من الجمعيات النسائية المختلفة، مهددة بالطرد من مقرها، لأن الحكومة تخلت عن مواصلة دفع إيجار المقر. أمثل هذه السياسة يمكن أن تنضج تجربة مؤسسات المجتمع المدني البحريني؟! إذا لم يتوفر التمويل الكافي المحلي:

الشعبي والرسمي، فلا يجب أن تلام منظمات المجتمعات المدني إن هي اتجهت الى نظيراتها في الخارج طلباً للدعم. وإذا ما قررت الحكومة زيادة تمويلها لمنظمات المجتمع المدني، فيجب أن يكون بعيداً عن أي تحيز سياسي.

■ طالبت ناشطات في الجمعيات النسائية بتطبيق نظام الكوتا لدعم وصول المرأة إلى البرلمان في الانتخابات القادمة، في حين رفضت عضوات في مجلس الشورى ذلك لأن نظام الكوتا ينطوي على مخالفة دستورية.

■ قال رئيس الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان الدكتور عبدالله الدرزي إن الجمعية ستبدأ في الاستعداد للانتخابات القادمة في ٢٠١٠، مشيراً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع الجمعية البحرينية للشفافية.

■ اعتصم في ٢٠٠٩/٨/١٨، عدد من أقارب المعتقل البحريني في السعودية عبدالرحيم المرباطي أمام مبنى السفارة السعودية، مطالبين بالإفراج عنه. الحكومة قالت ان الإعتصام غير مرخص، والمعتصمون قالوا أن عددهم لم يتجاوز ٥ أشخاص، وبالتالي لا يحتاج الأمر الى ترخيص.

■ استقبل وزير الخارجية رئيس الجمعية البحرينية للشفافية في ٢٠٠٩/٨/٢٦، وامتدح نشاطها، كما أكد على أهمية التواصل والتعاون معها، بما يعزز المسيرة الديمقراطية.

■ رفضت الحكومة مقترحاً من البرلمان لزيادة مخصصات المعاقين وقالت أن قانون الضمان الإجتماعي الحالي

يحقق الدعم اللازم لإعانة هذه الفئة الإجتماعية. وأضافت بأن دعم المعاقين لا ينحصر في توفير الدعم المالي.

■ الباحثة رابحة الزيرة، من جمعية التجديد الثقافية، شاركت في أغسطس الماضي وعشرين كادراً نسائياً في اجتماع دوري بماليزيا لمناقشة قضايا حقوقية تحت عنوان: (فهم الإسلام من منظور حقوقي). ويستهدف المؤتمر تسليط الضوء على تحقيق العدالة والمساواة في الأسر المسلمة.

■ النائب عبدالحسين المتغوي قال أن كتلة الوفاق ستقدم بمشروع قانون ينصف ضحايا التعذيب، وعبر عن أمله في تعديل الدوائر الإنتخابية وقال بأن ذلك يمثل أمنية.

■ شارك عشرات من المواطنين في ٢٠٠٩/٨/٧ في مسيرة سلمية مطالبين بإطلاق سراح موقوفين على خلفية مقتل أحد أفراد الشرطة في حوادث شغب وعنف. وفي ٢٠٠٩/٨/٩ أعتصم أهالي موقوفين من قرية المعامير متهمين بقتل عامل أسوي في أحداث شغب، مطالبين بالإفراج عنهم.

■ أظهر تقرير رسمي أن نسبة البطالة بلغت في شهر يوليو الماضي ٣,٨٪، وأن عدد العاطلين عن العمل بلغ ٥٥٦٦ شخصاً.

البحرين:

خطاب التحريض على العنف وأثره على انتهاكات حقوق الإنسان

علمتمونا دروساً.. أثبتتم أن النظام أوهى من بيت العنكبوت.. الأشاوس.. أبطال الميدان.. الخ). وبمقدار ما إن الشباب المعنيين بالخطاب أدوات في تنفيذ العنف والشغب، فإنهم أيضاً ضحاياه.

٢/ الخطاب التحريضي على العنف يحوي أوصافاً للعدو (أيّاً كان حاكماً أو جهة منافسة) غاية في البشاعة، ما يجعل من مواجهة ذلك العدو أمراً حسناً، بل واجباً على كل شاب. من أوصاف العدو التي وردت في البيان: (الجلادون، المعذبون، القتل، المحتلون، البغيض، الظالمون، الإستصاليون، الطغاة، الفجار). أناس هذه صفاتهم، لا بدّ من مقاومتهم، رغم الصعاب. ولا بدّ للخطاب التحريضي



الجيب الذي قضى فيه رجل الأمن حرقاً

من التبشير بأمل ما آت، فالنصر قادم، عبر إزالة النظام: (بطولاتكم كسرت شوكة المحتلين.. سواعدكم هزّت عروش الظالمين.. بضعة سواعد تهتف قادرة على إضعاف النظام وإسقاطه). لقد انكشف - حسب الخطاب التحريضي (مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية.. وفي مقدمتهم الطاغية الكبير ووزراؤه ومعذبوه.. [لقد] مهدتم لمحاكمات دولية مقبلة لازلام النظام، على غرار ما حدث للنازيين بعد الحرب العالمية الثانية، وأن محاكم نورمبرغ سوف تتكرر بعون الله).

٣/ والخطاب التحريضي مباشر، وإلّا فقد تأثيره على جمهوره من الشباب، لذا

أنه يعتبر واحداً من المعوقات الأساسية للنمو الطبيعي المفترض في مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية. وحول هذه النقطة الأخيرة بالذات، يمكننا ملاحظة كيف أن جهات وأفراد سياسيين بامتياز، أسسوا مكاتب تحت عنوان الدفاع عن حقوق المواطنين، في حين أنهم يمارسون عملاً سياسياً، وخطابهم الحقوقي لازال خطاباً سياسياً بحتاً. بل يمكننا ملاحظة أمر آخر، كيف أن التحريض السياسي جذب إليه مؤسسات حقوقية محلية، في تحالف غريب من نوعه، إذ العادة أن يتحالف أصحاب الشأن الحقوقي، لا أن يتحالف المحرض السياسي على العنف مع الحقوقي الذي يفترض فيه الدفاع عن مبادئ العدالة.

الخطاب التحريضي على العنف والشغب بحاجة الى تفكيك ومناقشة في غاياته ومفرداته، لا يسعنا هنا مناقشتها باستفاضة ولكن يكفي هنا مجرد الإشارة إليها اعتماداً على بيان واحد نقدمه كنموذج للبيان التحريضي ومحتوياته العنيفة. البيان الذي ناقصه صادر عن (حركة أحرار البحرين) التي تتخذ من لندن مقراً، وقد حمل عنواناً صاعقاً يحمل شحنة من التحريض على العنف لا تحتمل اللبس: (شكراً شباب المولوتوف) وهو صادر في ١٢ أبريل ٢٠٠٩، أي بعد إعلان العفو الملكي عن ١٧٨ محتجزاً على خلفية المصادمات وأعمال الشغب.

١/ الخطاب التحريضي موجّه للشباب بالتحديد؛ فهم الذين يمتلكون روح المغامرة، وهم الأقل نضجاً وتفكيراً في مستقبلهم. والخطاب الموجه لهم يحوي شحنات من المديح، تفيد بأنهم قادرون على صنع المعجزات: (أنتم عنوان الفخر، والعزة، والكرامة والحرية.. أنتم سادة القوم.. لولا سواعدكم ما اهتزت عروش الظالمين.. عزائمكم لا يفلها الحديد..

لازالت البحرين تعيش أجواءً من العنف والشغب، وقلماً يمرّ أسبوع بدون حادث من نوع ما: (حرق إطارات السيارات وصناديق القمامة ووضعها في وسط الشوارع الرئيسية لإغلاقها، ومصادمات مع قوى الأمن، واستخدام القنابل الحارقة، والتعرّض للممتلكات العامة كالمولدات الكهربائية وأعمدة الإضاءة، وما أشبه). وقد سبق أن تطوّر الأمر في بداية العام، الى حدّ مهاجمة سيارات الشرطة بقنابل المولوتوف، وسبب ذلك عدداً من الخسائر البشرية، حيث توفي شرطي حرقاً (في كرزكان)، كما توفي عامل أجنبي لذات السبب حين تمت مهاجمته في سيارته بقنبلة مولوتوف حارقة (حادثه المعامير)، فضلاً عن إصابة عدد غير قليل من المواطنين والمقيمين بجروح وحروق وبعضهم فقد نظره (حادثه بني جمرة).

أيّا كانت خلفيات العنف السياسية والاجتماعية؛ فإنها في الإطار العام غير مبررة وغير مقبولة، خاصة في بلد يعيش مناخاً سياسياً منفتحاً كالبحرين، حيث العملية السياسية قائمة، وتشارك فيها أغلبية الشعب. ولكن ما تودّ هذه المقالة التعرّض له، هو مسألة (التحريض على العنف) والتي تورّطت فيها جهات سياسية وأخرى ترفع لواء الدفاع عن حقوق الإنسان (انظر خطاب عبدالهادي الخواجه، الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، وذلك بمناسبة المحرم، يناير ٢٠٠٩م، مثلاً).

خطاب التحريض على العنف، الآتي في معظمه من خارج الحدود، ليس مسؤولاً عن التوتر السياسي والإضطراب الأمني فحسب، ولكنه بدرجة أهم: مسؤول بدرجة كبيرة عن انتهاكات حقوق الإنسان، كونه محرّض على فعلها، كما أنه من جهة أخرى مساهم بشكل كبير في توفير المناخ للانتهاكات الحاصلة، فضلاً عن

بأوصاف غير لائقة وجارحة، وغير ذات
صدقية.

مسؤولية الناشطين عن حقوق
الإنسان في البحرين تتحد في النأي
بأنفسهم عن هكذا خطاب مخالف لروح
العدالة، وإدانته كما إدانة المتورطين فيه.
لكن هذا لا يلغي حقيقة أن على الناشطين
الحقوقيين مراقبة سير العدالة، فيما يتعلق
بالمحتجزين على خلفية ممارسة العنف



الشغب والعنف: اعتداء على حقوق الآخرين

والشغب، خاصة وأن هناك محتجزين
على خلفية مقتل شرطي وعامل أجنبي
تنتظر محاكمتهم من قبل القضاء. فأيا
كانت التهم الموجهة إلى هؤلاء، من إزهاق
الأرواح والإضرار بالملتمكات، فإن من
الضروري تطبيق معايير حقوق الإنسان
فيما يتعلق بأوضاع المحتجزين، وفحص
أدلة الإدانة، وتوفير المحامين، وعلنية
المحاكمات، وغيرها من معايير المحاكمة
العدالة.

على العنف والشغب، وحتى على الوسطاء
الذين يبحثون عن نقطة تلاق، فكل هؤلاء
مجرد أدوات بيد النظام: (لم تثن عزائمكم
تلك اللجان التي وصفت بالمجتمعية
التي هدف أصحابها حماية النظام
بإخماد صوتكم، ولو تطلب ذلك استصدار
الفتاوى).

٦/ والخطاب التحريضي يعتمد أيضاً
اللغة الدينية في شرعنة نفسه ونشاط

القائمين عليه ليس
أمام الحكومة فقط، بل
وأمام مخالفه أيضاً،
سياسيين كانوا أو
حقوقيين، فيستخدم
الآية الكريمة،
ويستخدم المفردات
الدينية أو العبارات
التي لها ظلال دينية،
أو يسقط التاريخ
على الواقع فالنظام
يستهدف (دين الله،
وقيم المجتمع، وثقافة
البلد).. وممارسو العنف
مجاهدون مضحون
في سبيل الله، وهم
يتصدون (لفرعون
ومالؤه) وما يقدمون
عليه من عمل سينالون
عليه الأجر والثواب
(كل ذلك في ميزان
أعمالكم يوم القيامة).

إن البيانات
والخطابات التحريضية
الكثيرة المماثلة لهذا

الخطاب في النهج، ومن أي جهة جاءت،
حقوقية أو سياسية، تتضمن مخالفات
صريحة لمعايير حقوق الإنسان، ولمبادئ
العدالة، ذلك أنها تحوي تشجيعاً على
ممارسة العنف الذي يؤدي بقتل الآخر أو
إيذائه، كما ويحوي تبريراً واضحاً لدعاة
العنف وشرعنة وتمجيد ما يقومون به،
كما وتحوي تعديت غير مقبولة على
حقوق آخرين - بغض النظر عن كوننا -
تم الطعن فيهم، والتشهير بهم، ووصمهم

تصدم القارئ عبارات التحريض والثناء
على العنف ومركبيه، مثل: (شكراً لكم
يا شباب السلندرات وحرائق الإطارات..
شكراً لكم، فلولا الحرائق الاحتجاجية
والسلندرات ما جاءت [الصحف
والوكالات] للتعرف على ظلامه شعبنا.. لا
مهانة مع اعداء الله والشعب والانسانية
أبدأ.. [والوضع سي] ينتقل لمرحلة
أكثر تطوراً وأشد إصراراً على مواجهة
الظلم والظالمين، والتصدي للاحتلال
والمحتلين، والاستعداد لمنازلات أكثر
حسماً.. إن خياركم بالنزول الى الشوارع
هو الذي كسر ظهر الأعداء، وأن من ينزل
الى الميدان هو صاحب القرار. الموقف
الصحيح [تجاه رجال الحكم] صفعهم على
أفواههم، والبصق في وجوههم)!

٤/ والقائمون على الخطاب
التحريضي رغم مباشرته وحدته
ووضوحه، يخشون من اتهامهم بأنهم
معرضون على العنف، ولذا نجد في
البيان، الذي نقل نصوصاً منه، إشارات
الى (الحركة السلمية) وكأن كل ما قيل
من تحريض لا يعدو تعبيراً سلمياً عن
الرأي، وكأنه لا يتعارض مع كل معايير
ومواثيق حقوق الإنسان: (شكراً لكم يا
شباب السلندرات وحرائق الاطارات، على
التزامكم بحركتكم السلمية، التي أبهرتم
بها شعوب العالم)! غرض المحرضين
هنا هو إقناع الشباب المعنيين بالخطاب
العنفى وأنهم إنما يمارسون عملاً مقبولاً
وشرعياً ومتفهماً لدى كل العالم، لا تشد
في قبوله إلا حكومة البحرين: (شكراً لكم
فقد رفضتم التخلي عن وسائل الضغط
السلمية التي مارستموها).

٥/ والخطاب التحريضي، يرى أن
العنف والشغب من (الأساليب الناجعة)
في مقاومة الحكومة (المحتلة). وهل
جزاء المحتل إلا المواجهة بالدم، وإعلان
الحرب، والطرده من البلاد؟! بل أن العنف
يرقى لأن يكون الوسيلة الوحيدة أمام
الشباب في تغيير واقعهم، الذي يصوره
بيان حركة أحرار البحرين بشكل بائس
ومشوه. والخطاب التحريضي فوق هذا،
يحرّض على الناصحين والمعترضين

”رئاستي ل (هيئة الحقوق) شائعة“

الشفيعي: لا أؤيد أن يكون العمل الحقوقي رطية للوصول الى البرلمان

في لقاء مع صحيفة البلاد البحرينية في ٢٥/٨/٢٠١٩م، نفى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، الأستاذ حسن الشفيعي ترشيحه لرئاسة أو عضوية الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تجري مشاورات لتشكيلها في دوائر صنع القرار. وأجاب الشفيعي على عدد من الأسئلة التي تثار حول الوضع الحقوقي البحريني. هذا هو نص اللقاء:

أن يكون قائماً على جهد بضعة أفراد؛ فنحن لسناً حزباً سياسياً يراد له الانتشار والتوسع. لا يفترض تقييم المرصد وأية مؤسسة حقوقية محلية أو دولية بعدد العاملين فيها، بل بمقدار ما تقدمه وما تنتجه وبمقدار التأثير الذي تحدثه في الساحة. ونحن راضون عن عملنا، وعن تأثيرنا، وإن كنا نأمل أن يتوسع التأثير لما يخدم وضع بلادنا الحقوقي، ففي النهاية، تهمننا الغاية، وليس عدد العاملين.

تتردد أنباء عن ترشيحك لرئاسة أو عضوية الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين. ما صحة ما يتردد؟ وهل عرضت عليك العضوية؟

أغلب ما يقال والذي وصل رذاذ منه الى الصحافة هو مجرد شائعات. يهمننا أن تخرج الهيئة الوطنية الى النور، ويهمننا أكثر أن تحدث الهيئة قفزة نوعية في ساحة العمل الحقوقي. هذا هو المهم، والباقي تفاصيل. وأنا أعتقد بأن في البحرين العديد من الكفاءات، التي يمكن أن تتبوأ منصب الرئاسة والعضوية في الهيئة، والأمور ليست معلقة على شخص معين، ولا يجب أن يكون ذلك.

ما خطة المرصد بالاستحقاق الانتخابي البلدي والنيابي المرتقب. هل سيوفد فريقاً لمراقبة العملية الانتخابية؟ حتى الآن لم نناقش الأمر، وإذا كان هناك من جهد سيبدل في موضوع (مراقبة العملية الانتخابية) فسيكون بالتنسيق مع منظمات حقوقية محلية معنية بهذا الأمر بشكل أكثر، وتتمتع بقدر لا بأس به من الخبرة، وأقصد بالتحديد جمعية الشفافية التي سبق لها أن راقبت انتخابات محلية وتشريعية في أكثر من بلد عربي. وحسب علمي فإن الإخوة في منظمة الشفافية، يجهزون أنفسهم للانتخابات القادمة، وإذا ما كان هناك من عمل ما سنقوم به، فسيكون في مجال الترشيح من جهة المقترحات والمساهمة

الناشطين الحقوقيين المحليين. وأرى أن وجود المرصد في لندن، يعطينا كمسؤولين عليه، الفرصة للتواصل (المباشر) أكثر مع المنظمات الدولية. ثم إن هناك منظمات حقوقية كثيرة تعمل في الداخل، وهي تقوم بمهامها، وتطور أداءها، كما نفعل نحن، وبإمكاننا إفادة الآخرين من زملائنا، كما نستفيد نحن منهم، وقد لقينا تجاوباً مشكوراً منهم، خاصة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.

ربما يشكل ابتعادنا عن البحرين، ميزة من جهة ما، فهذا يضعنا في مكان أفضل من جهة المراقبة، والأهم من جهة الإبتعاد عن التشابكات السياسية والاجتماعية، أو التأثير بالأجواء المحلية، ما يجعلنا نطل من نافذة مختلفة نوعاً ما، تعطينا الفرصة لتقديم تقييمات وآراء أفضل بشأن العديد من القضايا بعيداً عن التشابكات الاجتماعية والسياسية، والتي تضيق الفرصة أحياناً في مساحة التفكير والنشاط.

يتهم البعض المرصد بأنه ينحصر في شخصكم؟

المرصد مؤسسة جديدة، قائمة على جهدي وجهد عدد من العاملين الميسرين، هو ليس جهداً فردياً محضاً، إذا أردت الحقيقة. ولكن لا يعيب المرصد

لماذا يمارس المرصد نشاطه من لندن بدلاً من المنامة، خاصة وأن البحرين بيئة واعدة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، وبها فسحة من الحرية لتحقيق ذلك؟

لا شك أن البحرين - وكما ذكرتم - تمثل بيئة واعدة لمؤسسات المجتمع المدني، وهناك فسحة كبيرة للقيام بأي نشاط حقوقي، وقد استفاد من هذه البيئة المنظمات المحلية، كما المنظمات الدولية. ولعلكم تتابعون الأخبار المتعلقة بقيام كثير من الأنشطة لمنظمات حقوقية دولية على أرض البحرين، كما تعلمون حقيقة أن هناك مكاتب لمنظمات دولية عديدة يرتبط نشاطها بالموضوع الحقوقي بصفة عامة.

ومع أن البحرين كبيئة ومناخ لفتا نظر الكثير من النشطاء الحقوقيين في العالم الى الفرص المتوفرة، فإن تأسيس المرصد في لندن، لا علاقة له بهامش الحرية المتاحة، وهو كبير، وإنما له علاقة بظرف القائمين عليه، وهم مقيمون في لندن، كما هي حالتي الشخصية. لكن هناك حقيقة يجب أن لا تغيب عن البال، وهي أن البحرين كما هي دول العالم كلها مكشوفة في عصر الاتصالات الحاضر، فما يجري على أرض الواقع، معروف لدى الجميع، ونحن لا نعاني من (الإغتراب) من جهة الوصول الى المعلومة، والتواصل مع

في بعض النشاطات، ولكن كما ذكرت، سيكون ذلك على الأرجح بالتعاون مع المنظمات المحلية، التي هي أقدر على القيام بهذه المهمة.

ما مدى التجاوب مع النشرة الشهرية التي يصدرها المرصد؟

التجاوب مع النشريات الشهريتين كان إيجابياً للغاية، وقد فاق توقعاتنا. كنا ندرک بأن هناك نقصاً في فهم الوضع الحقوقي البحريني، وقد عملنا على وضع الأمور في إطارها التحليلي السياسي/الحقوقي، ما أكسب النشرة موقعا مهما وتميزا لدى الناشطين الحقوقيين. لا نعاني في البحرين وتوافرها، بل نعاني من المعلومات والإطار المنهجي لتحليل تلك المعلومات. وقد حاولنا قدر الإمكان أن نفتح عيون زملائنا في داخل البحرين وخارجها الى الإطار المنهجي الذي نحلل فيه الأمور، ونلفت في بعض الأماكن الى الخلل مع قدر من النقد والتصويب، ونظن أننا قدمنا شيئاً إيجابياً، ورسمنا إطاراً شبه متفق عليه بشأن تحليل المواد والمعلومات المتعلقة بموضوع حقوق الإنسان في البحرين، بغية التطوير، والإلتصاق بالقضايا الكبيرة التي لها أثر على الوضع الحقوقي العام.

ما تقييمك لأداء ونشاط الجمعيات الحقوقية البحرينية؟

لست في وضع يمكنني فيه من تقديم تقييم لنشاطات الزملاء، فنحن في المرصد أنفسنا بحاجة الى من يقيم نشاطاتنا ويرشدنا الى أخطائنا، ويصحح معلوماتنا. نحن بحاجة الى النقد والتوجيه والتصويب. لا يغيب أبداً عن بالنا أن النشاط الحقوقي في البحرين كما المؤسسات الحقوقية حديثة عهد؛ ونحن جميعنا لا ندعي الكمال، بل نحن أناس صادقون مع أنفسنا، نسعى لإصلاح أوضاعنا الحقوقية الخاصة، ولزنا نتعلم من تجارب غيرنا كما من

تجاربنا الخاصة. قد نحتاج الى زمن لنقيم أمورنا. ولكني أعتقد بأن كل جهة حقوقية بحاجة الى تقييم نفسها قبل أن يقوم آخرون بتقييم أعمالها.

في تقييمي العام، فإن مؤشر الوعي الحقوقي، كما مؤشر الخبرة والمهنية الحقوقية لدى الجمعيات المحلية في تصاعد. وهذا يكفيني ويرضي في الوقت الحاضر. ونحن في المرصد حين نتحدث عن النواقص ونكتب عنها، فنحن لا نستنتي أنفسنا من ذلك، وفي الغالب نحن نشير الى القضايا الكلية، دون الدخول في التفاصيل، لأنها لا تفيد

مجلس النواب. ولكن هذا لا يعني أنني شخصياً لا أريد أن يصل حقوقيون الى البرلمان. كل ما أريد قوله هو: حين يكون الناشط الحقوقي عاملاً ضمن جمعية حقوقية، فإنني أتمنى ان يكون نشاطه حقوقياً، غير متلوث (كثيراً) بالسياسة، لأن ارتباط الناشط الحقوقي بالموضوع السياسي وتأثير أحدهما في الآخر، أمر مفروغ منه. وحين يقرر الناشط الحقوقي خوض معركة سياسية انتخابية ليكون عضواً في البرلمان، فهذا حقّه، ولكنه وهو في منصبه الحقوقي عليه أن يراعي وضع الجمعية التي يعمل فيها، أن لا تتحول

الى جمعية سياسية، وأن لا يجبر نشاطها ليصل الى البرلمان (لا يسيئها) وأن لا يقحمها في معارك مع مرشحين آخرين أو تيارات سياسية قائمة. أما حين يصل الى عضوية البرلمان، فأرى أنه يجب أن يفك ارتباطه بالجمعية الحقوقية التي ينتمي اليها، وأن يكافح (حقوقياً) ضمن لجان البرلمان، وأن لا يسعى لاستخدام ما تبقى له من تأثير في الجمعية الحقوقية التي كان يعمل فيها لإقامتها في معارك سياسية، أو لتقوية مكانته وموقفه.

كثيراً، وقد لا نكون مطلعين عليها. وأملی أن الجمعيات الحقوقية المحلية بعد أن أمضت سنوات عمل عديدة، أن تكون قد استفادت من دروس التجربة الماضية، بلوؤها ومرّها.

هل تتوقع وصول شخصيات حقوقية لمجلس النواب؟

ابتداءً، لا أؤيد اختلاط العمل السياسي بالعمل الحقوقي؛ ولا أؤيد أن يكون العمل الحقوقي مطية للوصول الى عضوية

حتى لا يخنقنا (الفساد)

لا شيء يقضي على الدول ويقصر عمرها مثل الفساد. إنه غول يلتهم كل ما ومن حوله، حتى من يعتقد أنه منتفع منه. ليست المشكلة في أصل وجود الفساد، ذلك أن إلغاءه مستحيل، ولا توجد دولة أو مجتمع في العالم يخلو من الفساد. المشكلة الحقيقية تكمن في (حجم الفساد) وفي القدرة على السيطرة عليه. ولذا فما نتحدث عنه هو السيطرة على الفساد ضمن الحدود الممكنة، لئلا يتمدد كالسرطان فيهلك المجتمع والدولة معاً.

والفساد نقيض للصالح، وللإصلاح. وبما أننا نتحدث في البحرين عن (الإصلاحات الشاملة) فإننا وبلا شك لا بد وأن نتحدث عن الفساد، وهو أمر أكبر من أن يكون متعلقاً بالموضوعات المالية، بل يتعداها الى كل جوانب الحياة السياسية والثقافية والقضائية والإعلامية والإدارية وغيرها.

ومع أن المجتمعات تميل الى تنميط الفساد وحصره في الموضوع المالي، لكن يستحيل أن يبقى الفساد محصوراً في مكان واحد (دائرة المال فقط)، فالسرطان لا بد وأن ينتشر الى ما حوله من أجهزة وأفراد ومؤسسات، فيفسد الذمم، والقضاء، والأمن، والثقافة، وحتى الأفراد العاديين، فيستوطن في كافة الأماكن وفي النفوس والعقول.

وإذا كان من الصحيح توصيف الفساد كخطر على المجتمعات، فلأنه ابتداءً يلتهم إمكانات الدولة، بحيث تصبح معه غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات أبنائها وحاجاتهم الأساسية؛ وبالتالي يوجب الفساد من النقمة على النظام السياسي والقائمين عليه، فيفقد شرعيته، وتزهده فيه النفوس، وربما يشجع المواطنين على مواجهته والعمل على إسقاطه، أو في أقل الأحوال يولد التوترات السياسية والأمنية، كما هو حاصل في كثير من بلدان العالم. والفساد بطبعه ينتج ثقافة تدعمه، فترى

الجميع يشتم في الفساد والمفسدين، ولكن ربما كان كثير من الشتامين متورطين في الفساد بنحو أو بآخر، أو ربما كانوا مبررين له، كأن يقال مثلاً: نعم هؤلاء المسؤولون مفسدون، ولكنهم متخمون، وإذا ما تم تغييرهم فسيأتي مفسدون جياح يكونون أكثر فساداً من سابقهم! أو الى حد أن يعتقد البعض بأن ما يفعله فلان المسؤول حق له، فهو لم يرتكب عملاً فاسداً حين يتعدى على (المال العام) لأن ذلك المال هو في الأساس (ملك له) ويحق له التصرف فيه كما يشاء! وهكذا يصبح الفساد وكأنه صلاح بعينه: (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون).

والفساد بطبعه يخرب ضمائر الناس، وفطرتهم الصافية النقية التي فطرهم الله عليها، كما يفقد الغيرة الوطنية، وحسهم الإنساني تجاه أبناء مجتمعهم، الى حد تصبح معه الدولة نهباً لكل سارق وفساد ومرتش.



ويصبح (الشاطر) هو من يغترف أكثر من المال العام، والغبي هو ذلك الذي يتعفف عن ارتكاب المنكر!

نحن في البحرين لدينا فساد كما في كل الدنيا؛ لدينا مفسدون ومرتشون، وسيبقى لدينا من أمثال هؤلاء ما بقيت الحياة. ونحن في الوقت الذي لا نعلم فيه (حجم الفساد) نظراً لغياب الشفافية في هذا المضمار، إلا أن الجميع يتحدث عنه (مسؤولون ومواطنون)، ويشير الى بعض صورته، ولذا نحن بحاجة الى معرفة الأرض التي نقف عليها، وهذا لا يتم إلا بمعرفة حجمه، وبمناقشة أسبابه، ومحاكمة مرتكبيه، وتوفير المعلومات

المتعلقة به.

نظن أن الفساد في البحرين لم يخرج عن السيطرة، ولكنه قد يكون في حالة تمدد واستشراء، ما يعرض المشروع الإصلاحية للخطر، ويسلب من الأجهزة الحكومية الفعالية في أدائها، ويشوه الروح المخلصة المحبة للوطن وأهله، ويحولها الى مرض يعصف بالجميع.

مكافحة الفساد لها أولوية بلا شك، ومصادر الفساد في الأساس آتية - كما هو واضح - من أولئك الذين لهم صلة بمراكز السلطة والمال، والذين لقراراتهم وتصرفاتهم أثر كبير على أفراد المجتمع وعلى مسيرة الدولة نفسها. ما نحتاجه حقاً لا يعتمد فقط على (وازع الضمير) أو (الوازع الديني) فإغراءات السلطة والمال أكبر من أن يقضي عليها هذان الوازعان.. بل نحتاج أيضاً الى:

- قانون حازم. والى هيئات مكافحة بعيدة عن نفوذ المفسدين، وإلا تحولت هي نفسها كما لدى بلدان أخرى: الى هيئات يعشعش فيها الفساد. ليست القضية منحصرة في وجود القانون على أهميته، بل الى حزم القيادة السياسية في تطبيقه: والى قضاء نزيه يضرب بيد من حديد على أكف المفسدين، كائناً من كانوا، فالجميع تحت القانون سواء.

- رقابة مجتمعية، من خلال الإعلام، ومن خلال المشرعين.

- والى ثقافة وطنية تنظر الى الفساد ككائن غريب ضار وخطر يترصد الجميع. إن الثقافة التي تتغاضى عن سرقة (المال العام) ولا تحترمه، ولكنها ترفض سرقة (المال الخاص)، هذه الثقافة لا تزال شائعة في بعض الأوساط، وكأن أموال الدولة، أو المال العام، لا وإل له، أو كأنه ليس ملكاً للناس أنفسهم!

نحن بصريح العبارة بحاجة الى وقفة جادة أمام غول الفساد، حتى لا يصل بنا المقام الى عدم القدرة في السيطرة عليه.

عند الاستقدام تشمل تعهداً بعدم الإنخراط في ممارسات جنائية بما فيها الدعارة والجريمة المنظمة، على أن تكون نتيجة مخالفة ذلك هي الغرامة و/أو الإبعاد الفوري مع مراعاة الوضع الأسري.

من ناحية منهجية، فبالرغم من أهمية التقرير والمجالات التي تطرق لها والتوصيات التي خرج بها، كان مفيداً لو امتدت زيارة السجن لأكثر من يوم واحد بالنظر لأهمية الموضوع. فالملاحظ أن شريحة النزليات اللاتي تم لقاءهن (حوالي ٣١٪ فقط) ولا تعطي هذه النسبة النتيجة الشاملة المرجوة لحالة النزليات ككل. ومع تجميعنا التام وإشادتنا بالتقرير، نتمنى أن تغطي التقارير المستقبلية عن السجن شريحة تتجاوز نصف عدد النزلاء أو النزليات حتى نحصل على قراءة أكثر شمولية. ومهم أن تشمل التغطية أيضاً الخلوة الشرعية للنزليات المتزوجات.

تحتاج التوصيات الواردة في التقرير إلى تضافر الجهود من جهات عدة لوضعها موضع التنفيذ. فبالإضافة لوزارة الداخلية، تشمل تلك الجهات الهيئة التشريعية التي تحتاج لسنّ قوانين سجون متطورة تراعي التزامات البحرين الدولية في مجال معاملة السجناء والمحتجزين. أيضاً يجب إشراك الجهاز التنفيذي ممثلاً في وزارة المالية لإدراج برامج الإصلاح والتأهيل في أولوية ميزانياتها وتوفير الدعم المالي اللازم. كما هناك حاجة أيضاً لإشراك الأكاديميين على مستوى الجامعات، خاصة كليات وأقسام القانون وعلم النفس، للقيام ببحوث تستهدف النزليات لتقييم آثار الاحتجاز والسجن على حياتهن، وحياة أفراد أسرهن. كما تساعد مثل تلك الأبحاث العلمية في تطوير عملية الإصلاح والتأهيل عبر تبني منهج تعليمي داخل مؤسسات الاحتجاز والسجن. وهناك ضرورة لإنشاء لجنة للنظر في حالة السجناء والعقوبات البديلة للسجن مثل خدمات المجتمع (Community Services) التي تُطبق في كثير من الأنظمة العدلية الأخرى، خاصة وأن (٦٣.١٦٪ من النزليات في عمر الشباب حيث لم تتجاوز أعمارهن الخامسة والثلاثين)، حسب التقرير.

يتوفر التقرير باللغة العربية فقط ويمكن الإطلاع عليه بزيارة موقع الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التالي:

http://www.bhrs.org/uploadedfiles/women_prison_report_visit.pdf

الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان تطلق تقريرها حول سجن النساء

والتأهيل للنساء؛ الاهتمام بتدريب النزليات على مهن ملائمة تؤهلن للحياة بعد انقضاء فترة السجن؛ إعادة النظر في الحكم بإبعاد بعض الفتيات مع وجود أسرهن في البحرين؛ ضرورة إصدار قانون جديد لمراكز الإصلاح والتأهيل بدل القانون الحالي؛ تطبيق العقوبات البديلة في حالة الجنب البسيطة؛ إدخال برامج تعليمية كمحو الأمية وتعليم اللغة العربية أو الإنجليزية؛ ضرورة الإهتمام بالصحة النفسية للنزليات؛ إنشاء مكتبة وتزويدها بكتب وجرائد بمختلف اللغات؛ إجراء فحوصات طبية ونفسية على النزليات قبل دخولهن المركز وبعد انقضاء فترة الحكم؛ ضرورة تواجد ممرضة متخصصة مقيمة بالمركز؛ توعية النزليات بحقوقهن وتوفير الكتيبات والنشرات الخاصة بذلك بمختلف اللغات؛ زيادة الأنشطة الترفيهية والثقافية؛ تشكيل هيئة وطنية لحقوق الإنسان تشمل مهامها تلقي الشكاوي والتفتيش على السجناء بشكل دوري ومفاجئ؛ السماح لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية بالقيام بزيارات منتظمة في أي وقت ودون إعلان مسبق لاماكن الاحتجاز ومراكز التوقيف؛ الانضمام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب من أجل الوقاية من التعذيب في أماكن الاحتجاز؛ تفعيل الاتفاقيات الثنائية بين البحرين والدول الأخرى لنقل النساء السجينات الأجنبية إلى بلادهن؛ المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال.

ومن الملاحظ أن عدداً من النزليات تم احتجازهن بسبب مخالفات قوانين الهجرة بما فيها عدم تجديد الإقامة. ونرى ضرورة معالجة مثل هذه الحالات عن طريق فرض غرامات مالية والتنسيق مع سفارتهم لوضع حد لمثل تلك المخالفات التي لا تستحق السجن. نلاحظ أيضاً أن شريحة كبيرة من النزليات اللاتي شملهن البحث عن من العاملات الوافدات، وهذا يحتم تنسيق الجهود بين وزارتي الداخلية والعمل لوضع ضوابط فيما يتعلق بالعمالة الوافدة ووضع ضوابط و شروط صارمة

في نقلة نوعية أخرى ضمن أنشطة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، أطلقت الجمعية تقريرها الثاني في ٢٠ مايو ٢٠٠٩ حول أوضاع السجناء في البحرين. وجاء التقرير بعد زيارة قامت بها الجمعية في ٩ مايو ٢٠٠٩ إلى (مركز الإصلاح والتأهيل للنساء) التقت فيها بما يقرب من ثلث النزليات. وكانت الجمعية أطلقت أول تقاريرها عن (مركز الإصلاح والتأهيل بجو - سجن الرجال) في ديسمبر ٢٠٠٦.

تناول التقرير تحليل القوانين المتعلقة بالسجون، والخدمات المقدمة في مركز الإصلاح والتأهيل للنساء. كما شمل عرضاً لآراء النزليات حول أوضاعهن في داخل المركز ومقارنة ذلك بالمعايير الدنيا لمعاملة السجناء والقواعد النموذجية. وخلص التقرير إلى توصيات مهمة. ورغم التحسن النسبي في أوضاع النزليات إلا أن التقرير أشار إلى تجاوزات محدودة في المركز، من بينها: عدم فصل المحكومات في دعاوى مدنية عن المسجونات بسبب جرائم جزائية؛ عدم وجود ممرض دائم وعدم قيام الأطباء العاملين في مراكز التأهيل أو أطباء وزارة الداخلية بزيارات دورية لفحص النزليات والتأكد من صحتهم الجسدية والنفسية؛ عدم وجود مترجم لتسهيل التعامل مع النزليات غير البحرينيات؛ عدم تأهيل النزليات؛ عدم تصنيف النزليات واختلاط أصحاب الفئات العمرية والتهام المختلفة مما يشكل خطراً على صغيرات السن؛ وضع أكثر من نزيلة في الزنزانة الواحدة مما يجعل عددهن يصل إلى عشر نزليات في بعض الأحيان؛ عدم وجود حمامات ملحقة بالزنزانات باستثناء تلك المخصصة للنزليات المصاحبات للأطفال والمريضات بأمراض معدية. ومن النواحي الإيجابية التي أشار إليها التقرير: عدم لجوء إدارة المركز لاستعمال القيود مع النزليات؛ وحسن المعاملة التي تتلقاها النزليات من موظفات المركز؛ والنظافة المعقولة.

تضمن التقرير ٢٠ توصية شملت: الإسراع بإنشاء المبنى الجديد لمركز الإصلاح



مع الأستاذ سعيد الحمد



مع د. حسن مدن (المنبر الديمقراطي)



مع الشيخ علي سلمان (الوفاق)



مع الأستاذين العسكري والدرازي



مع مريم الرويعي (الإتحاد النسائي)



مع السيد آغا (الأمم المتحدة)

رئيس المرصد في زيارة عمل للبحرين

حسن مدن، أمين عام المنبر الديمقراطي؛ والقيادي في جمعية العمل الديمقراطي، الأستاذ عبدالنبي العسكري.

والتقى السيد الشفيعي بممثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في البحرين السيد آغا، ونائبه السيد محمد آل شريف في مكتبه؛ كما زار مركز البحرين للدراسات والبحوث، والتقى بالدكتور عبدالله الصادق، الأمين العام للمركز، والدكتور محمد نعمان جلال، مستشار الدراسات الاستراتيجية والدولية، والسيد حسام الدين سالم، سكرتير تحرير مجلة الدراسات الاستراتيجية.

ومن بين من زارهم والتقى بهم السيد الشفيعي: أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين الدكتور باقر النجار؛ والسيدة جميلة سلمان، رئيس جمعية المحامين البحرينية؛ والسيدة مريم الرويعي، رئيسة الإتحاد النسائي البحريني؛ والدكتور عبدالله الدرازي، أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان؛ كما التقى بأعضاء مجلس إدارة الجمعية البحرينية للشفافية وبينهم الأستاذ عبدالنبي العسكري، رئيس الجمعية، ونائبه الأستاذ يوسف زينل وآخرين.

وفي ذات السياق، التقى الشفيعي برئيس تحرير صحيفة الأيام، السيد عيسى الشايجي، والأستاذ سعيد الحمد؛ ورئيس تحرير صحيفة البلاد السيد مؤنس المردي؛ ورئيس تحرير صحيفة الوقت السيد إبراهيم بشمي؛ ورئيس تحرير صحيفة الوطن السيد عبدالله سلمان، إضافة الى عدد من الصحفيين الآخرين.



في مركز البحرين للدراسات

قام حسن موسى الشفيعي، رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، بزيارة عمل للبحرين في الفترة الواقعة بين ١٥ - ٢٧/٨/٢٠٠٩، وذلك للوقوف على وضع حقوق الانسان، والإلتقاء بعدد من مسؤولي منظمات المجتمع المدني، والناشطين السياسيين، والشخصيات الرسمية، والجهات الإعلامية، ومراكز البحث والدراسات، وعدد من الأكاديميين.

وقد ناقش رئيس المرصد معهم الأوضاع السياسية والحقوقية في البحرين، وأفاق التعاون، والمقترحات بشأن تطوير الوضع الحقوقي. واستمع رئيس المرصد الى تقييم مسار العملية السياسية وأثرها على أوضاع حقوق الإنسان، وكذلك بحث المعوقات التي لاتزال تواجه حركة المجتمع المدني باتجاه تحقيق أهدافه.

ومن جانبه، قدّم الشفيعي للجهات آفة الذكر، شرحاً وافياً عن مرصد البحرين لحقوق الإنسان، ونشاطاته الحالية، وإصداراته، وسياساته المستقبلية، كما عبّر عن مرثياته فيما يتعلق بالموضوعات ذات الإهتمام المشترك، واتفق مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني على القيام بأنشطة مشتركة على الصعيد الوطني والدولي بما يخدم ويعزز مسار حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وكان حسن الشفيعي قد التقى بممثلي الجمعيات السياسية (أحزاب) ومن بينهم: النائب الشيخ علي سلمان، أمين جمعية الوفاق؛ والدكتور



مع جميلة سلمان (اتحاد المحامين)



مع رئيس تحرير الوطن والمحريين



مع رئيس تحرير الوقت ونائبه